

لان كل كذا في قوله كذا و زيد يخرج بدل على قرب حصول
 الخرج لكونه بجزء من كذا بغير حصوله و وضع له نحو الخرج
 و قرب حصول الفعل انما ادى الى ان يؤخذ و شرع في
 بان يكون ذلك لا في سبب قرب حصوله بل في سبب
 ان كل في خبر بالصدى لما يقضي اليه لظن في قوله
 طلق زيد يخرج بدل على قرب حصول الخرج لكونه بجزء من كذا
 بغير حصوله و وضع له نحو الخرج لكونه بجزء من كذا
 و قوله كذا بغير حصوله بل في سبب قرب حصوله بل في سبب
 ان كل في خبر بالصدى لما يقضي اليه لظن في قوله
 طلق زيد يخرج بدل على قرب حصول الخرج لكونه بجزء من كذا
 بغير حصوله و وضع له نحو الخرج لكونه بجزء من كذا

مع ان مشتبه بالفعل وليس بغير عدم صدق على
 و كذا و تعدد المقاصد كلف و ذلك لان المقاصد
 قارب زيد ان يخرج اي يخرج ثم نقل الى الانشاء
 الطرح فالمضارع مع ان وان لم يبق على المعنوية
 في مخرج الانشاء فهو مشتبه بالفعل الذي كان في
 صوته كذا فانتصب بشبهه بالفعل على هذا
 تأت و قال الكوفيون ان مخرج في حق الرفع لا في
 بدل الالف لان في الجلالة تعقيد لا في الهمام
 التي ثم تفسير و وقع عظيم لذلك في حق الرفع
 و قال السامع الرضوي والذي ادى ان هذا وجه
 قريب و قول على استعمال الالف عسى ان يخرج زيد
 بان يدكر مرفوع فقط و هو مكان مضموم بان في الاحوال
 و اول ما تفتحه عن كذا في المثال الكس على المنسوب
 والمنسوب اليه كما تفتحه في المثال زيد قائم عن المنقول
 الرفع فاقسم مقامه في هذا الاحتمال ما تفتحه وان
 افتتح على المرفوع و غير انما مقام المرفوع والمنسوب
 بحيث قرب خروج زيد في تأت و ههنا احتمال آخر و
 هو ان يكون زيد مرفوعا بانه كس عسى في مخرج زيد
 الى زيد و ان يخرج في مثل النصب بانه جرس و اخره و
 ان يحول في ذلك من باب التنازع بين عسى و يخرج في زيد
 فان عمل الاول كان زيد كس عسى و ان يخرج زيد المند

الرفع كذا في التفتيح
 و التفتيح